مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الثالث ـ 2025 ـ الصفحات (404- 414)
ISSN3005-3900

Libyan Exports: Reality and Ambition
An Analytical Study of Libyan Exports for Selected Years from the Period 2004 – 2022

Dr. Ali Mohamed Ramadan Almagouri *
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Tripoli, Libya
a.al-magory@uot.edu.ly

الصادرات الليبية: الواقع والطموح
دراسة تحليلية للصادرات الليبية لسنوات مختارة من الفترة الزمنية 2004 - 2022

د. علي محمد رمضان الماقوري *
قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا

تاريخ الاستلام: 10-05-2025 تاريخ القبول: 05-07-2025 تاريخ النشر: 17-07-2025

Abstract:
By analysing the statistics and data related to Libyan exports during the period 2004–2022, it became evident that Libyan exports suffer from chronic distortions that have persisted since the beginning of commercial oil production and export in the early 1960s. These include fluctuations in export revenues, a high concentration of exports in crude oil, and a geographical concentration of export markets in Favor of a very limited number of countries.
This situation has made the Libyan economy one of the most open to the global market and among the most sensitive and vulnerable to global economic fluctuations, especially those affecting the economies of Libya's main trading partners. Additionally, the role of exports in accelerating economic growth and development remains very limited.
Therefore, this study seeks to propose a set of measures aimed at correcting structural imbalances in Libya's production sectors, thereby reducing distortions in Libyan exports.

Keywords: Libyan exports, oil, challenges, diversification, future prospects.

الملخص:
بتحليل الاحصاءات والبيانات ذات العلاقة بالصادرات الليبية خلال الفترة 2004 - 2022 اتضح ان الصادرات الليبية تشوبها تشوهات مزمنة تزامن وجودها مع إنتاج وتصدير النفط بكميات تجارية منذ بداية الستينات منها التقلبات في عائد الصادرات والتركز في هيكلها السلعي لصالح سلعة النفط الخام وتركز جغرافي في أسواقها لصالح دول محدودة 7جدا وهو الامر الذي جعل الاقتصاد الليبي من أكثر الاقتصادات انفتاحا على العالم الخارجي وهو الأكثر حساسية وتأثرا بالتقلبات الاقتصادية في العالم خاصة تلك التقلبات التي تحدث في اقتصادات الدول شركاء التجارة الخارجية الليبية .كما ان دور الصادرات في تسريع النمو

والتنمية الاقتصادية ضئيل جدا .لذلك فالدراسة حاولت اقتراح جملة من التدابير التي تضمن تصحيح الاختلالات في هياكل الانتاج في ليبيا ومن ثم الحد من التشوهات في الصادرات الليبية.

الكلمات الدالة: الصادرات الليبية، النفط، التحديات، التنويع، الآفاق المستقبلية.

المقدمة:

لا يخفى على كل مهتم بالشأن الاقتصادي أهمية الصادرات ودورها في التسريع بمعدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك إذا ما تم تعظيم الاستفادة من جملة المزايا الاقتصادية التي يمكن أن تحققها الصادرات أهمها:

الاستغلال الأمثل لما توفره أسواق الصادرات من فرص كبيرة للتخصص والاستخدام الكفؤ للموارد الاقتصادية المتاحة والاستفادة من مزايا الإنتاج بإحجام اقتصادية (اقتصاديات الحجم).

تعزيز القدرة الشرائية بالصرف الاجنبي اللازمة لمواجهة التمويل المنتظم لبرامج التنمية الاقتصادية.

الصادرات بتنوعها وتعدد أسواقها يمكن أن تساعد بقوة في تصحيح التشوهات في الإنتاج وتغيير مسار هيكل الصادرات بما يتمشى مع تنوع الإنتاج.

أسواق الصادرات تتيح مجالات أوسع لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من التقدم التقني اللازم لتطوير قطاع الصادرات وتعدد مكوناته.

لذلك فقد عملت ليبيا شأنها شأن الكثير من الدول النامية على الاهتمام بالأنشطة التصديرية والدفع بها لمستويات أفضل عبر كثير من البرامج التنموية التي تستهدف بالدرجة الأولى تنويع الصادرات وتعدد أسواقها وذلك الحد من هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي وعلى الهيكل السلعي للصادرات الليبية.

مشكلة الدراسة : المتتبع للبيانات والإحصاءات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية الليبية يلاحظ من الوهلة الأولى أن الصادرات الليبية تعاني من تشوهات مزمنة تزامن وجودها مع إنتاج وتصدير النفط بكميات تجارية منذ بداية الستينات وقد أدرك المعنيين بالشأن الاقتصادي في ليبيا حجم تلك الاختلالات واثرها على الاقتصاد الليبي بشكل عام وعلى الصادرات ودورها في عمليات النمو والتنمية لذلك فقد استهدفت الجهود التنموية في ليبيا منذ منتصف السبعينات تصحيح تلك الاختلالات التي تعاني منها التجارة الخارجية كونها انعكاسا للاختلالات الهيكلية في قطاعات الإنتاج في الاقتصاد الليبي .

وذلك بتبني استراتيجيات تنموية تستهدف الحد من هيمنة النفط على الاقتصاد الليبي وقد تم ترجمة تلك الاستراتيجيات في جملة من السياسات كانت أهمها سياسة تطوير وتنويع الصادرات غير النفطية.

لذلك فإن الدراسة محل الاهتمام تسعى بشكل أساسي لمعرفة نتائج تلك الجهود وانعكاساتها على خصائص الصادرات الليبية.

فرضيات الدراسة:

أولاً: ارتفاع درجة التركز القطاعي في الناتج المحلي الاجمالي الليبي لصالح قطاع النفط.

ثانيا: استمرار ظاهرة التركز السلعي في الصادرات الليبية وعدم تنوع أسواقها.

ثالثاً: الجهود التنموية التي استهدفت تنويع الصادرات الليبية قد اصطدمت بجملة من المعوقات الداخلية والخارجية حالت دون تحقيق مستهدفاتها.

رابعا: توجد آليات متاحة لتنمية وتطوير الصادرات بما يضمن التنوع السلعي في الصادرات الليبية وتعدد أسواقها.

- **أهداف الدراسة:**

- **أولاً:** تقديم عرض نظري لماهية وأهمية الصادرات في الأدب الاقتصادي.
- **ثانياً:** التعرف على أهم الاختلالات في الصادرات الليبية وانعكاساتها على أهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي.
- **ثالثاً:** عرض أهم المشاكل والمعوقات الداخلية والخارجية التي تعترض تطور وتنوع الصادرات الليبية.
- **رابعاً**: الوقوف على امكانيات التنوع الإنتاجي في ليبيا ومدى إمكانية توظيفه لتطوير وتنويع الصادرات الليبية وتعدد أسواقها.

منهجية الدراسة:

للتعامل مع مشكلة الدراسة ومعالجة فرضياتها وتحقيق مستهدفاتها فقد اعتمدت الورقة المنهج الوصفي التحليلي لتتبع وتحليل سلوك أهم المؤشرات المتعارف عليها في ادبيات التجارة الخارجية لتغطية متطلبات الدراسة وتحقيق مستهدفاتها.

أهمية الدراسة:

1 – التأكيد على أن تطوير وتنويع الصادرات الليبية أصبح ضرورة أكثر من أي وقت مضى وذلك لتفادي الكثير من المختنقات الاقتصادية والمالية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي من فترة إلى أخرى.

2 – التحذير من المخاطر الاقتصادية والتجارية التي قد تترتب على التركز الجغرافي لأسواق الصادرات الليبية.

3 – بيان مدى الحاجة إلى إعادة النظر في السياسة التجارية الليبية وأدواتها بالشكل الذي يدفع نحو تصحيح الاختلالات في الصادرات الليبية.

4- تحاول الدراسة المساهمة في تقديم برنامج عمل اقتصادي يمكن ان يدعم متخذي القرار الاقتصادي في تحديث وصياغة سياسات اقتصادية بديلة تستهدف ضمن أولوياتها تطوير الصادرات الليبية وتنويع أسواقها.

❖ **الحدود الزمنية للدراسة:**

الفترة الزمنية للدراسة **2004 - 2022م** وهي فترة زمنية كافية لتتبع سلوك المؤشرات والحكم على مساراتها. وفي إطار الحرص على تجانس الاحصاءات والبيانات وحسن استخدامها فقد تم اختيار سنة ٢٠٠٤ سنة البداية للفترة الزمنية وهي السنة التالية لسنة ٢٠٠٣ التي تم فيها تعديل سعر صرف الدينار. وان اختيار سنة **2022م** اخر السنوات المختارة امر فرضته وفرة الاحصاءات التي تغطي متطلبات الدراسة خاصة تلك المتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي الليبي وتوزيعه القطاعي وكذلك احصاءات الصادرات الليبية المعنية بمكونها السلعي واسواقها جغرافيا.

❖ **هيكل الدراسة:**

- **أولاً:** عرض نظري لماهية وأهمية الصادرات في الأدب الاقتصادي.
- **ثانياً**: واقع الصادرات الليبية وأهم خصائصها.
- **ثالثاً:** معوقات الصادرات الليبية.
- **رابعاً**: سبل تطوير وتنويع الصادرات الليبية.
- **خامساً:** النتائج والتوصيات.

1. أولاً / ماهية وأهمية الصادرات في الأدب الاقتصادي:

كانت فكرة إنعاش الصادرات لأجل الدفع بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية من أهم القضايا التي احتلت الصدارة في اهتمامات المذاهب الفكرية الاقتصادية المختلفة منذ أمد بعيد.

فقد كان الاهتمام بإنعاش الصادرات هو محور افكار المدرسة التجارية منذ القرن السابع عشر وهي المدرسة الفكرية التي دعت للعمل بقوة على زيادة الثروة ممثلة في كمية الذهب والفضة عن طريق إنعاش الصادرات لذلك فقد كان التجاريون يرون في تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري للدولة هو المصدر الرئيسي لتعزيز

القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج لذلك شجعت سياساتهم على تبني كل السبل الممكنة لتشجيع الصادرات والحد من الواردات **(علي عدنان، 1991- الصفحة 83-85).**

فقد حرص التجاريون في ظل تدخل الدولة على الدعوة للتوسع في الانتاج خاصة في المجال الصناعي لغرض توفير فائض من السلع الصناعية تقوم الدولة بتصديرها لأجل تحقيق تراكم في الثروة وتأكيد قوة الدولة **(محمود 1973، 88).**

و لا يزال فكر المذهب التجاري في تركيزه على أهمية الصادرات تأثيره الواضح والذي يبدو ظاهراً من آن لآخر في بعض السياسات الاقتصادية حتى وقتنا الحاضر وهو ما يؤكد استمرار شيوع الاعتقاد الراسخ بأن نمو حجم الصادرات للدول هو من علامات الصحة والقوه الاقتصادية **(محمود، 1973، 89).**

وفي مرحلة تالية للتجاريين كان للكلاسيك دوراً مهما في التأكيد على أهمية التجارة الخارجية والصادرات بشكل خاص عندما أكدوا على أهمية السوق الخارجي واعتبروه أحد أهم محددات النمو الاقتصادي حيث تزداد إمكانيات التخصص وتقسيم العمل دولياً **(علي عدنان، 1991- الصفحة 84).**

كما أكدوا على أهمية الدور الذي تقوم به الصادرات في تصريف الفائض من الإنتاج المحلي باعتبارها المنفذ لانسياب المنتجات الوطنية للأسواق العالمية إلا إن اهتمامهم بالتجارة الخارجية كان نابعاً من اهتمامهم بالقوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي وليس بتركم المعادن الثمينة كما كان سائداً في الفكر التجاري.

كما حرص الكلاسيك على التنبيه بأن إمكانية تحقيق تلك الاستفادات مرهون دائما بحرية التجارة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكانت حجتهم في ذلك هي أنه ترك الحرية الكاملة للتجارة الخارجية سيؤدي في النهاية إلى أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع في انتاجها بميزه نسبية وأن التخصص الدولي في الإنتاج من شأنه أن يعود بالنفع على كافة دول العالم المنخرطة في التجارة الدولية مما يسهم في زيادة الرفاهية الاقتصادية لمجتمعات تلك الدول **(منيسي والفيتوري، 1991، 47).**

وقد حرص الكلاسيك أيضاً على بيان أهمية الصادرات في الاقتصاد من خلال بيان دورها في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الإنتاجية وتحفيز الاستثمار على النحو الذي يضمن الحصول على أكبر كفاءة ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب دورها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجالات الإنتاج من أجل التصدير ، كما أوضح الكلاسيك الدور الإيجابي التي تلعبه الصادرات في زيادة حجم التراكم الرأسمالي عن طريق ما يترتب على التخصيص الكفؤ للموارد الاقتصادية المتاحة من ارتفا ع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار و توفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع نطاق السوق و الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير **(بوراس ، 2023،22).** ويمكن القول إن الكلاسيك لم ينظروا إلى الصادرات على أنها وسيلة لإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها بشكل أكثر كفاءة او لتصريف الفائض عن حاجة السوق المحلي فقط بل اعتبروها أيضا قوة محفزه وداعمة للنمو وفقا للمكاسب التجارية التي يمكن أن تتحصل عليها الدولة المنخرطة في التجارة مع غيرها من دول العالم.

وقد زاد الاهتمام أكثر بالصادرات في الفكر الكينزي عندما تناول كينز بالتحليل دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي وتحديد الدور الذي تؤديه الصادرات في زيادة نمو الدخل القومي، كونها تسهم من خلال عمل المضاعف في زيادة قيمته في الدخل القومي بشكل أكبر من قيمة من تلك الزيادة في الصادرات.

بمعنى إن الدخل القومي لأي اقتصاد مفتوح سوف يزداد من حين الي أخر كنتيجة للازدياد الصادرات وينخفض بانخفاضها.

وفي ظل الاعتقاد الذي ساد في القرن العشرين والذي نص أن التجارة الخارجية يمكن أن تكون محفزا للنمو الاقتصادي وداعم رئيسي له، وفي سياق التطورات الاقتصادية التي شهدها القرن التاسع عشر، أكد العديد من الاقتصاديين على إمكانية إسقاط نفس الفكر على الدول النامية في القرن العشرين فمن جانبه أكد **"هابرلر"** على

سبيل المثال أن التجارة الخارجية قدمت اسهامات كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ومن المتوقع أن تقدم اسهامات أكبر في المستقبل إذا ما اتيح لها العمل بحرية. لذلك فقد اجمع العديد من الاقتصاديين على أن التجارة الخارجية وعلى الدوام هي من تخلق الدافع للتنمية الاقتصادية، وتوفر الخبرة والمعرفة اللازمة للتنمية وتعمل على تهيئة الوسائل الضرورية لإنجازها **(شامية، 1991، 137).**

وفي هذا الإطار أكد الاقتصادي

النمساوي **"نيركسه"** أن التجارة الخارجية وسيلة لانتشار النمو الاقتصادي، فضلا عن كونها أداة لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية توزيعاً أكثر كفاءة وفاعلية، وأستدل على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في كلاً من **(كندا واستراليا والأرجنتين)** حيث أكد على ضرورة الاهتمام بتصدير السلع المصنعة وذلك نظر اً لما تواجه صادرات الدول النامية من المواد الأولية الي أسواق الدول المتقدمة من قيود وعقبات متعددة **(بوخشيم، 2006، 9).**

وفي هذا الصدد لاحظ **"سينجر"** أن تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية والسلع الغذائية الي الدول الصناعية المتقدمة لن يكون في صالحها، كما أن معدلات التبادل التجاري لن تكون في صالحها أيضاً، وقد أرجع ذلك الي عدم قدرة الدول النامية على الاستفادة من التقدم الفني والتكنولوجي في مجال الإنتاج والذي غالب أما يكون له أثر سلبي على انتاج المواد الأولية والذي ينعكس في شكل انخفاض أسعار تلك المواد مقابل الأثر الإيجابي للتقدم الفني والتكنولوجي في الدول الصناعية المتقدمة **(بوراس، 2023، 23).**

ومن هنا جاءت الحاجة حسب رأي سينجر الي ضرورة توجه الدول النامية لقطا ع الصناعة والعمل على جعله القطا ع الاقتصادي الأول خاصة في الدول النامية ذات الاقتصادات الريعية، **وذلك** من أجل الحفاظ على استمرار مسيرتها التنموية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، سواء الأهداف المتعلقة برفع مستويات الدخل القومي وتنويع مصادره وزيادة نصيب افراد المجتمع فيه، أو تلك المتعلقة برفع مستويات الإنتاجية وزيادة نسب التشغيل في اقتصاداتها وبما يؤدي أيضا إلى تنويع صادراتها وزيادة نسبة مساهمتها في ناتجها القومي.

ثانياً / واقع الصادرات الليبية وأهم خصائصها:

للتعرف على واقع الصادرات الليبية وتتبع أهميتها للاقتصاد الليبي وهيكلها السلعي وأسواقها استرشاداً بالبيانات والإحصاءات المنشورة ذات العلاقة بالتجارة الخارجية الليبية ووفقا للتصنيفات المعتمدة في التقارير الرسمية لإحصاءات التجارة الخارجية كمجموعات سلعية وتجمعا ت جغرافية فقد اعتمدت الدراسة مؤشرات إحصائية تم التعارف على استخدامها في أغلب الدراسات المهتمة بالتجارة الخارجية والمؤشرات هي:

1- أهمية الصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التقليدية المتعارف عليها في الأدب الاقتصادي لبيان درجة التركز القطاعي في الناتج المحلي الإجمالي لصالح قطاع او قطاعات محددة ، كما يشير إلى درجة تكامل اقتصاد الدولة مع اقتصادات العالم الخارجي، ففي ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي دلالة واضحة على ارتفاع درجة التكامل الراسي لاقتصاد الدولة مع اقتصادات الدول شركاء التجارة الخارجية وتصاعد درجة الارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين عوائد الصادرات أي تصبح ظروف وشروط التنمية والنشاط الاقتصادي في الدولة شديد الحساسية إزاء التقلبات الاقتصادية في الدول شركاء التجارة الخارجية ويكون عندها لاقتصاد المحلي فاقد المقدرة على تخفيض أو تجنب الاثار السلبية الناجمة عن ذلك وفاقد السيطرة على حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحكم فعالية النشاط الاقتصادي الوطني.

الاقتصاد الليبي ليس ببعيد عن هذا الوضع حيث يلاحظ من البيانات في الجدول **(1)** ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الليبي خلال كل السنوات المختارة عندما بلغت **60% و70% و86 % و 66% و 71%** للسنوات **2005، 2010، 2014، 2018، 2022م** على التوالي وبمتوسط **بلغ 65%** للسنوات المشار إليها وهو ما يعني أن

الصادرات الليبية تلعب الدور الكبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وأن الاقتصاد الليبي يمكن تصنيفه بالاقتصاد الريعي ويعد من أكثر الاقتصادات انفتاحاً على العالم الخارجي والأكثر تأثرا بالتقلبات الاقتصادية في العالم خاصة تلك التقلبات التي تحدث في اقتصادات الدول شركاء التجارة الخارجية ، وقد يصبح الوضع أكثر خطورة عندما يلاحظ في الجدول رقم **(2)** أن الصادرات النفطية وحدها تساهم بنسب تجاوزت **50%** في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في أغلب السنوات المختارة وبمتوسط بلغ (56,16%)من الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول رقم (1) نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) 1	الصادرات (X) 2	نسبة مساهمة ٪ الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي 2/1*100=3
2005	63.92	38.35	%60
2010	86.11	60.45	%70
2014	32.39	27.72	%86
2018	57.50	38.22	%66
2022	55	39.11	%71

-المصد مصرف ليبيا المركزي- النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

(2) البنك الدولي، تقرير البنك عن الاقتصاد الليبي لسنة 2023م).

جدول رقم (2) نسبة الصادرات النفطية للناتج المحلي الإجمالي الليبي بالأسعار الجارية للسنوات المختارة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الصادرات لنفطية	نسبة الصادرات النفطية % للناتج المحلي الإجمالي
2004	48105.4	22085.5	45.9
2010	87375.0	55713.0	63.7
2014	43030.2	20415.0	47.4
2018	65927.4	37475.8	56.8
2022	194900.0	130535.2	67

المصادر: (1) مصرف ليبيا المركزي- النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة.

(2) وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد –ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية – أعداد مختلفة.

(3) أعداد مختلفة - تقرير البنك الدولي عن ليبيا لسنة 2023.

2- الهيكل السلعي للصادرات الليبية:

إن أهمية هذا المؤشر تكمن في بيان مدى سيطرة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة محدودة من السلع التصديرية على إجمالي الصادرات ففي ارتفاع درجة التركز السلعي لصالح سلعة أو سلع محدودة جدا في إجمالي الصادرات دلالة واضحة على تزايد حجم المخاطر الاقتصادية والمالية التي يمكن أن يتعرض لها اقتصاد الدولة وإيراداته المالية ويمكن أن تزداد حدة تلك المخاطر إذا ما تبين أن صادرات الدولة هي من السلع الأولية.

الجدول (3) يوضح ان الصادرات الليبية خلال كل السنوات المختارة للدراسة تعاني من تركز شديد لصالح الصادرات النفطية وبنسبة تجاوزت **90%** في كل سنوات الدراسة.
وبالرغم من الاتجاهات غير الملائمة التي طرأت على أسعار النفط في الأسواق العالمية وتوقف إنتاج النفط وتصديره خلال السنوات الاخيرة من العقد الثاني للقرن الحالي فقد استمرت الصادرات النفطية تحتل اهمية نسبية مرتفعة في هيكل الصادرات الليبية وبمتوسط بلغ **94%** للسنوات محل الاهتمام .

الجدول رقم (3) الهيكل السلعي للصادرات الليبية (سنوات مختارة) (%)

| البيـــ**

الجدول رقم (3) الهيكل السلعي للصادرات الليبية (سنوات مختارة) (%)

| البيـــ**

المصادر: (1) مصرف ليبيا المركزي- النشرة الاقتصادية – المجلد (63) الربع الثاني 2023م.

(2) وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد –ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية – أعداد مختلفة.

3- التوزيع الجغرافي لأسواق الصادرات الليبية:
إن دراسة اتجاه الصادرات لاقتصاد دولة ما نحو الأسواق الخارجية يمثل أهمية كبيرة في تتبع علاقة هذه الدولة مع دول العالم أي تتبع حركة تجارتها الخارجية نحو سوق أو أسواق مجموعات اقتصادية محددة ففي ارتفاع هذا المؤشر دلالة واضحة على قوة الارتباط هذا الاقتصاد واعتماده في حركته على اقتصاد أو اقتصادات محدودة بمعنى زيادة درجة حساسية هذا الاقتصاد إزاء التقلبات الاقتصادية التي تطرأ في سوق دولة أو أسواق الدول التي يتعامل معها الاقتصاد وبدرجة كبيرة خاصة إذا ما كان هذا التعامل يقوم على أسس غير متكافئة.

البيانات الواردة في الجدول **(4)** تشير بوضوح إلى ان أسواق الصادرات الليبية تشهد تركز جغرافي شديد لصالح مجموعة دول الاتحاد الاوربي وبنسب بلغت **85% 81% و86 % و68 % و74% للسنوات 2005، 2010، 2014، 2018، 2022** على التوالي وبمتوسط بلغ (78.8%) للسنوات المختارة كما يبين الجدول المشار إليه، وإن متوسط نصيب الدول الآسيوية والأفريقية مجتمعة للسنوات المختارة لم يتجاوز **17%**

جدول (4) التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية (%)

المجموعة	2004	2010	2014	2018	2022
أوروبا	85.2	81.53	86.38	68.72	74
آسيا	10.18	12.17	11.97	24.66	16.4
أفريقيا	2.63	1.51	0.68	0.49	0.04
الامريكتين	1.99	4.21	0.98	4.48	6
أخرى	0	0.58	0	1.66	4.08

المصادر: (1) مصرف ليبيا المركزي- النشرة الاقتصادية – المجلد (63) الربع الثاني 2023م.

(2) وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد –ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية – أعداد مختلفة.

مع ملاحظة إن هذا التركز الجغرافي في الصادرات الليبية لصالح مجموعة الدول الاوروبية ليس بجديد له تاريخ تجاوز أكثر من نصف قرن وهو وضع فرضته طبيعة هياكل الإنتاج السائدة في ليبيا فمن الطبيعي أن تكون أسواق الصادرات الليبية أسواق الدول الصناعية المتقدمة وفي مقدمتها أسواق الدول الأوروبية وهي الدول التي تستهلك النفط سلعة الصادرات الليبية وقد يبدو التركز الجغرافي لأسواق الصادرات الليبية أكثر وضوحا عندما يلاحظ في الجدول رقم **(5)** أن أسواق ثلاث دول أوروبية فقط هي إيطاليا وإسبانيا وألمانيا تستحوذ على أكثر من ثلث الصادرات الليبية لذلك يلاحظ أن التركز الجغرافي في أسواق الصادرات الليبية لصالح الدول المتقدمة وفي مقدمتها الدول الأوربية قد يشير إلى إمكانية تأثر الصادرات الليبية عند حدوث أي تقلبات او ازمات اقتصادية قد تشهدها أسواق الدول الصناعية المتقدمة وخاصة أسواق الدول أوروبية ومن ثم تأثر وتعثر كافة المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي .

جدول (5) التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية في أوروبا (%)

السنة	إيطاليا	ألمانيا	فرنسا	اسبانيا	باقي الدول الأوروبية
2004	45.8	19.45	7.25	14.13	13.37
2011	38.98	18.25	18.59	6.88	17.3
2018	25.48	19.25	13.18	19.51	22.31
2022	36	13	8	14	29

المصدر: وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد –ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية – أعداد مختلفة.

4- دور الصادرات في تمويل الموازنة العامة:

يهتم هذا المؤشر بتوضيح مدى اعتماد الدولة على عوائد الصادرات في تمويل الموازنة العامة ففي ارتفاع نسبة مساهمة إيرادات الصادرات في تغذية الموازنة العامة دلالة واضحة على اعتماد الإنفاق العام في الدولة على إيرادات خارجية أكثر من اعتماده على إيرادات داخلية وهو ما يعني زيادة احتمال تعر ض جلّ المتغيرات الاقتصادية في الداخل إلى هزات عنيفة عند أي تقلبات اقتصادية قد تشهدها اقتصادات الدول شركاء التجارة الخارجية.

عند تتبع بيانات الموازنة العامة للدولة الليبية كما هو وارد في الجدول **(6)** يلاحظ بوضوح ارتفاع نسبة مساهمة عوائد الصادرات النفطية في ايرادات الموازنة العامة عندما اقتربت في المتوسط للسنوات المختارة من نسبة **90%** ففي ارتفا ع هذا المؤشر محل الاهتمام إشارة واضحة إلى الاعتماد الكبير على عوائد الصادرات من النفط الخام والغاز في تمويل الموازنة العامة للدولة الليبية الأمر الذي يعني إمكانية تعرض كافة أوجه الانفاق العام في ليبيا إلى تقلبات عنيفة ناجمة عن أي تقلبات في إيرادات الصادرات سواء كان ذلك بسبب تغيرات في أسعار النفط والغاز أو توقف إنتاج النفط وتصديره أو بسبب أي تقلبات اقتصادية قد تشهدها اقتصادات الدول شركاء التجارة الخارجية الليبية خاصة تلك الدول التي تستحوذ على النصيب الأكبر كأسواق للصادرات الليبية .

جدول رقم (6) دور الإيرادات النفطية في تغذية الموازنة العامة

البيان	2004	2010	2014	2018	2022
الإيرادات العامة	**23.09**	**61.50**	**54.76**	**35.91**	**134.37**
الإيرادات النفطية	**19.96**	**55.71**	**51.78**	**33.48**	**130.53**
نسبة الإيرادات النفطية إلى اجمالي الإيرادات العامة	**%86**	**%91**	**%95**	**%93**	**%97**

المصدر، مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، إعداد مختلفة

يلاحظ أن كل المؤشرات التي اعتمدتها الدراسة بينت بوضوح أن الصادرات الليبية تعاني من اختلالات متعددة تجسدت بشكل واضح في استمرار ظاهرة التركز القطاعي في الناتج المحلي الإجمالي لصالح قطاع النفط والغاز وهو القطاع الذي يهيمن على الهيكل السلعي للصادرات الليبية وأن أسواق الدول الأوروبية لازالت تستحوذ على أغلب الصادرات الليبية يصاحب ذلك اعتماد الموازنة العامة على عوائد الصادرات النفطية في تغطية المتطلبات المالية.

لذلك فإن مهمة تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية وتهيئة الظروف المناسبة لتطوير الصادرات الليبية لازالت مستمرة بل أصبحت ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى.

ثالثاً / معوقات الصادرات الليبية:

تواجه الصادرات الليبية الكثير من المعوقات الموضوعية وغير الموضوعية التي عملت بشكل مباشر وغير مباشرة على عرقلة النشاط التصديري في ليبيا لعل أهمها المعوقات التالية:

1 **ضعف** التنسيق وغياب التكامل بين خطط الاستثمار والانتاج ومستهدفات النشاط التصديري وهو ما أتضح في الخطط التنموية **(1976- 1980) و (1981- 1985)** عندما اتجه الانفاق الاستثماري التنموي بكثافة إلى مجالات بعيدة عن الانشطة التصديرية التي استهدفتها خطط التنمية المشار إليها **(ابوسنينة، 1993، 37).**

2 **- ارتفاع** تكاليف الانتاج خاصة في الصناعات التحويلية وذلك لأسباب متعددة منها:

أ **- ضيق** السوق المحلي وارتفاع *تكاليف* الانتاج الناجم عن الانتاج بأحجام غير اقتصادية.

ب **- خيارات** الانتاج الصناعي كانت في أغلبها صناعات تحويلية تعتمد في جلّ مدخلاتها على مدخلات مستوردة.

ج **- ضعف** إنتاجية العاملين في قطاع الصناعات التحويلية وعدم العمل على تطويرهم وتأهيلهم بالشكل الذي يتناسب مع التطورات التقنية خاصة في قطاع الصادرات الصناعية **(بوراس ،2023، 144).**

د **انخفاض** قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وما ترتب عليه ارتفاع تكاليف الانتاج بارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج.

3 **- غياب** التناغم والتنسيق بين مستهدفات النشاط التصديري والسياسات التجارية وعدم تحديث أدوات الاخيرة بما يضمن التنسيق بين الدفع بالصادرات السلعية واحتياجات السوق المحلي.

4 **- ضعف** البنية الاساسية لعمليات التصدير والقصور في الخدمات اللوجستية اللازمة للأنشطة التصديرية بالإضافة الى ارتفاع رسوم الخدمات في الموانئ والمطارات وتعدد الإجراءات الإدارية والجمركية.

5 **- القصور** في وفرة المعلومات عن الأسواق الخارجية والتغيرات التي تحدث فيها بين الحين والآخر والناجم عن عدم تواجد الخبراء والمتخصصين في المؤسسات الليبية المعنية بالتجارة الخارجية.

6 **- تزايد** مستويات الحماية التي تمنحها حكومات الدول الاجنبية لمنتجاتها المحلية والمتمثلة في رسوم إضافية غير مستقرة تفرض بين الحين والآخر وهو الوضع التي أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع المصدرة في الاسواق الخارجية وتقلص القدرة التنافسية نسبة للمنتجات المحلية في الدول الاجنبية.

7 - **المبالغة** في معايير الجودة التي تتخذها الدول المتقدمة تجاه صادرات الدول النامية ومنها الصادرات الليبية سواء كانت سلع صناعية نهائية او وسيطة وهو ما واجهته الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية في التسعينيات من القرن الماضي في الأسواق الأوربية **(أبوسنينة ، 1991 ، 31) .**

لذلك فان مهمة التغلب على المعوقات التي تحيل دون تطوير الصادرات الليبية اصبحت من اهم المهام التي يجب ان تلقى اهتمام كبير عند كافة المعنيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي في ليبيا.

رابعاً / سُبل تطوير وتنويع الصادرات الليبية:

1. **تفعيل** دور القطاع الخاص في تطوير وتنويع الصادرات بإقحامه والدفع به بأساليب مباشرة وغير مباشرة للمساهمة بفعالية في ممارسة الانشطة الاقتصادية خاصة تلك الانشطة الإنتاجية التي ينتظر ان يكون لها دور مهم في تطوير وتنويع الصادرات الليبية، ويمكن ايضا في إطار هذا التوجه تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وفق أسس واضحة وأهداف محددة، شراكة تنطلق في الاساس من قناعة مشتركة بين الطرفين بأهمية الشراكة وضرورتها لتفعيل وتطوير النشاط الاقتصادي الانتاجي في ليبيا.
2. **تبني** دور جديد للدولة في تطوير وتنويع الصادرات الليبية ينطلق في الاساس من إعادة تعريف لدور الدولة يختلف عن الدور السابق القائم على سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، دور تكون فيه الدولة هي الراعي للنشاط الاقتصادي مسئوليتها تكمن في توفير المناخ الملائم لممارسة النشاط الاقتصادي بكافة محدداته خاصة في تلك المجالات التي لها علاقة مباشرة بالأنشطة التصديرية.
3. **اعتماد** مبدأ الميزة النسبية التنافسية عند التعامل مع الخيارات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد الليبي وذلك كسياق يضمن إلى حد كبير قدرة تنافسية تمكن المنتجات التصديرية الليبية من اختراق الأسواق العالمية خاصة في هذه الفترة التي بدأت تشتد فيه حدة التنافس بين الدول والتكتلات الاقتصادية للسيطرة على أسواق السلع والخدمات في الأسواق العالمية.
4. **جذب** الاستثمار الاجنبي وتحفيزه على المشاركة في الانشطة الاقتصادية في ليبيا وفقا لبرنامج رشيد يضمن تعظيم الاستفادة من قدراته التقنية وخبراته التسويقية كما يضمن توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة في ليبيا وذلك في إطار خارطة استثمارية تنموية تدفع في اتجاه تطوير وتنويع الصادرات الليبية خاصة الصادرات السلعية الصناعية.
5. **الدفع بالمراكز والمؤسسات المعنية بتطوير الصادرات الليبية وتشجيعها ودعمها ماديا وبشريا للعمل على توفير السُبل المناسبة لانسياب السلع الليبية للأسواق الخارجية.**
6. **تفعيل** المشاركة الليبية في التجمعات التكاملية الإقليمية العربية والافريقية كونها أسواق مناسبة إلى حد كبير في المدى القصير لتسويق المنتجات الليبية وبما يضمن تحقيق أكبر استفادة ممكنة من مزايا الإنتاج بأحجام اقتصادية.

- **النتائـــــج:**

بالرغم من الجهود الليبية التي تمت خلال عقود من الزمن للحد من هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الليبي بتنويع القاعدة الإنتاجية وانعكاسات ذلك على تطوير وتنويع الصادرات الليبية إلا ان الورقة وقفت على حقائق تفيد إن نتائج تلك الجهود لازالت متواضعة ولا ترقى إلى ما كان مستهدف منها عندما تبين من خلال المؤشرات التي اعتمدتها الورقة استمرار هيمنة الصادرات النفطية على المكون الاجمالي للناتج المحلي الإجمالي الليبي وعلى إجمالي الصادرات الليبية كما لوحظ ارتفاع درجة التركز الجغرافي في أسواق الصادرات الليبية لصالح دول محدودة كما تبين أيضا الاعتماد الكبير على عوائد الصادرات النفطية في تغذية الموازنة العامة الليبية، كل ذلك يشير بوضوح إلى استمرار الاختلالات في الصادرات الليبية وهو ما يعني ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي وارتفاع درجة حساسيته لكافة التقلبات التي تحدث خارجيا خاصة تلك التقلبات التي تصيب اقتصادات الشركاء المهمين في التجارة الخارجية الليبية وتداعيات ذلك على كافة المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي.

❖ **التوصيات:**

بالرغم من حجم المعوقات الداخلية والخارجية التي حالت دون تحقيق الجهود الليبية لمستهدفاتها في تصحيح التشوهات في الصادرات الليبية فإن الورقة قد تعاملت مع الكثير من تلك المعوقات كونها تحديات يجب التعامل معها والحد من مفعولها في إجهاض عمليات تطوير وتنويع الصادرات الليبية وذلك بطرح جملة من السياقات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لتشجيع الصادرات الليبية ويمكن اختزال جلها في التوصيات التالية:

- **ترشيد** دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي خاصة في تلك المجالات التي لها علاقة مباشرة بمجالات التصدير.
- **اقحام** القطاع الخاص والدفع به بقوة للمساهمة في النشاط الاقتصادي خاصة تلك الأنشطة الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بتفعيل وتطوير الصادرات الليبية غير النفطية
- تصحيح الخيارات الإنتاجية وفقا لسياقات اقتصادية قائمة على ما يتوفر في ليبيا من مزايا نسبية تنافسية.
- **العمل** على جذب الاستثمار الأجنبي والدفع به لإقامة مشروعات انتاجية مشتركة للمنتجات التصديرية خاصة تلك المنتجات التي لها سوق مهم في بلد الشريك الأجنبي.
- **العمل** على تنويع القاعدة الإنتاجية في ليبيا بتطوير قطاع الصناعات التحويلية خاصة تلك السلع التي لها أسواق خارجية وذلك من خلال الربط بين خطة الاستثمار والإنتاج وخطط تطوير وتنويع الصادرات الليبي.
- **العمل** على تفعيل دور المؤسسات الداعمة لنشاط التصدير في ليبيا مثل مركز تنمية الصادرات والمناطق الحرة والهيئة العامة للمعارض.
- **تحديث** وتطوير أدوات السياسة التجارية بالشكل الذي يدفع في اتجاه إنعاش الصادرات الليبية.
- **تطوير** الأنشطة الداعمة للصادرات كالأرصفة والطرق وأجهزة الشحن والتفريغ والتخزين والخدمات التمويلية والتسويقية
- **التوسع** في الصادرات الخدمية الليبية بالشكل الذي يعمل على تنويع الصادرات الليبية حيث أن تطوير الصادرات بشكل عام لا يقتصر على المنتجات السلعية خاصة وأن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي واستراتيجي مهم يؤهلها للتميز في الأنشطة التصديرية ذات الطابع الخدمي كالمواصلات والاتصالات وتجارة العبور.
- **تفعيل** المشاركة الليبية في كافة التجمعات التكاملية العربية والأفريقية وتحديث كافة الاتفاقيات مع الدول الخارجية وبالشكل الذي يعمل على تطوير وتنويع الصادرات الليبية.

- **المراجع: -**

1- علي عدنان عباس، تاريخ الفكر الاقتصادي من الفكر الإغريقي إلى انتشار وتطور الفكر الكلاسيكي في الأقطار المختلفة، منشورات جامعة قاريونس – الطبعة الثانية بنغازي 1991.
2- محمود وجدي حسين، نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1973.
3- عبد الحميد أحمد منيسي والفيتوري عطية المهدي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي 1991.
4- أبو خشيم، عبد الناصر عز الدين، تطور هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية 2006.
5- شامية عبد الله، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، خريف 1991.
6- أبوراس منصور، الصادرات الصناعية في التجارة الخارجية الليبية – تقييم سياسة تشجيع الصادرات بمعيار تنويع مصادر الدخل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، طرابلس 2023.
7- أبو سنينة محمد عبد الجليل، الصادرات الصناعية الليبية (دراسة للقطاع الصناعي الليبي 1970-1989)، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المجلد الرابع: العدد الأول، ربيع 1992.
8- النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة، مصرف ليبيا المركز، طرابلس.
9- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.
10- البنك الدولي، تقرير عن الاقتصاد الليبي، واشنطن، 2023م.